

إضاءة

نهر الغدير... عيب!

محمد نزال

ظهر إلى جانبها الوزير علي حسين خليل. كان يومها وزيراً للصحة، فقال: "نحن أمام كارثة". المهم، وعدوا بحل "الأزمة". ساروا في الأزقة، فغطست أقدامهم في الوحل، وإلى جانبهم "باقة" أخرى من السياسيين، الذين لا يزال سبب وجودهم في تلك الجولة لغزاً، منهم: النواب قاسم هاشم وعلي المقداد وإميل رحمة. "جاكيت" الأخير الجلدية السوداء أضافت رونقاً خاصاً للمشاهد. كان يسير خلفهم الأمين العام للهيئة العليا للإغاثة، العميد إبراهيم بشير، القابع الآن في السجن بتهمة "الاختلاس". الآن، مع أزمة "النورس" ومطر "الكوستا برافا" والمطار، عاد الحديث مُجدداً عن نهر الغدير. هذا بحث منفصل. النهر، أو المجرور الذي ينتحل صفة نهر، هو قضية قائمة بذاتها. عشرات آلاف الناس يسكنون في المناطق التي يَحترقها مجراه. أُنشبه بساقية. أكوام النفايات وسطه وعند أطرافه يسهل رؤيتها من الطائرة. مئات المصانع والمعامل ترمي نفاياتها فيه، فُصِّب تارة لونه أبيض، وأحمر تارة أخرى، وذات مرّة فعلاً أصبح لونه أزرق. نفايات كيميائية قاتلة. قبل 11 عاماً وقع طفل فيه ومات. مات غيره أيضاً.

يكفي أن تلامسه حتى تصاب بتسمّم. أتربة ورمول وأبقار نافقة وأمعاء حيوانية تتكدّس فيه. صرف صحي والكثير من "الكاكا" العائمة. يصل في النهاية إلى البحر، صحيح، ولكن مسألة طيور النورس تصعب تفصيلاً

الوزير اكتشف الأمر توّاً... لم تعد مياهه عادية؟

عند معرفة أنّ القاطنين قرب "المجرور العظيم" أصبحوا يألّفون مرضاً يُصيب العيون. لا يعرفون ما هو. كذلك البثور الجلدية. ضيق تنفّس. هذه أمور يُمكن معاينتها مباشرة. أمّا السرطان، ذلك الملعون، وغيره من الأمراض العميقة... فَمَن يدري بأسبابها هناك؟ غير النهر، في تلك المنطقة شيء يُسمى محطة تكرير، وهذه تُجلب إليها نفايات ومجاري من مناطق بعيدة، وذلك تطبيقاً لمقولة "زيادة في الخير". يُقال إن "البنك الإسلامي" قدّم سابقاً هبة بنحو 85 مليون دولار من أجل "مشروع الغدير"... فأين هي؟ هناك حديث عن هبات أخرى موجودة أيضاً. لكن، هل هذا موضوع يحتمل انتظار الهبات أصلاً؟ الحديث ليس عن تزفيت طريق. عموماً، المسألة قديمة جداً، وأكثر من مملّة. حسناً، يُمكن أن يُقال لكل "المعنيين" لا تفعلوا شيئاً. دعوا كل شيء على ما هو عليه. دعوا الناس هناك يقضون مواتهم بهوء بعدما اعتادوا الأمر. بعيداً عن العراضات الهزلية، لكن، وأقله يعني، غيروا اسم النهر. عيب.

يوجد شيء في لبنان اسمه نهر الغدير. لسبب ما يُصنّف الجميع على تسميته كذلك. لا بأس. في الواقع، إنّ هذا الشيء، السائل غالباً، هو عبارة عن "مجرور" فآخر... ومن صنّف فريد جداً. تصنيفه البيئي، من قبل الخبراء، يقع في المرتبة الأولى لأكثر الأشياء "تلوثاً". هل ثمة لبناني يُشاهد نشرات الأخبار، أو يقرأ الصحف، لم يسمع به سابقاً؟ حتى لو نجا بنفسه من المتابعة الطوعية، وهذا صنّف نادر، فأين يقرّ من "دردشة" سائق التاكسي أو صاحب الدكان أو "البنشرجي"؟ في نهاية الأمر، حتماً، سيسمع بنهر الغدير. إنّ ذلك "المجرور" المَعقّق، الذي تفوق شهرته، في هذه البلاد، شهرة الأمازون والنيل والفولغا مجتمعة.

شينا اليوم وقد كُنّا صغاراً نسمع عن "أزمة" الغدير في حيّ السلم - الشويفات. قبل أيّام صرّح وزير الأشغال العامة، يوسف فنيانوس، قائلاً: "إنّ مياه نهر الغدير لم تعد مياهاً عادية بل هي مياه مجاري". بدا أنّ الوزير اكتشف الأمر توّاً. لم تعد مياهاً عادية؟ حسناً، متى آخر مرّة كانت كذلك؟ أرشيف الصحف، على الإنترنت، لا يعود بنا أبعد من أواخر تسعينيات القرن الماضي. هناك حيث نجد تقارير شكاوى الناس وصرخة "وين الدولة؟" أرشيف الصحف الورقي، ما قبل

الإنترنت، يزخر أيضاً بحكايات ذلك "المجرور" الأبدى. قبل أربع سنوات، ضربت المنطقة عاصفة قوية، فطاف "المجرور" ليدخل بيوت "الكائنات" القاطنة على ضفافه. خرب الأثاث وتعلّط الكهرباء (الشحيحة أساساً). طافت المنطقة كلّها. في حيّ السلم لا يوجد بني تحتية أصلاً. هذا ليس تعبيراً مجازياً. لا، حرفياً لا يوجد. هكذا يقولها رئيس بلدية الشويفات بصوته الأجلّس. تصدّر "مجرور" الغدير آنذاك أخبار وسائل الإعلام. أعلنت الحكومة حيّ السلم "منطقة منكوبة". مشاهد النذل التي كانت تنقلها الكاميرات صدمت كثيرين. "في هيك شيء" ساكنو تلك المنطقة، أو جيران "المجرور" بمعنى أدق، هم في غالبيتهم من منطقتي الجنوب والبقاع. فجأة، ظهر الفرسان على الساحة. نزلوا لنجدة "المحرومين". إنهم نواب ووزراء تلك "البيئة". النائب علي عمّار انتعل "جزمة" جلدية. كان صامتاً. بدا حزيناً فعلاً. إلى جانبه كان الوزير حسين الحاج حسن. بدا منفعلاً. ألقى "ستريو تايب" بأداء ممتاز. يحفظه عن ظهر قلب. كان آنذاك وزيراً للزراعة.

فروح الرسمية منذ الساعات الأولى لفتح الصناديق، وقد اقترع 456 مندوباً من أصل 504 مندوبين، أي بنسبة 90%. كذلك، تردد أن حركة التشطيب تفعل فعلها بين محازبي التيار الوطني الحر وحركة أمل، أي داخل التحالف الواحد، ما دفع مسؤول المكتب التربوي في التيار، روك مهنا، الذي حضر إلى مركز الاقتراع، إلى نفي أن يكون ذلك صحيحاً «فنحن على الأقل التزمنا باللائحة 100%»، موضحاً أننا «ركزنا في الصيغة التوافقية على التوازن الطائفي كي يشعر الجميع بأنهم معنيون».

أسس، رفضت القوى المتحالفة القول إنها عقدت اتفاقاً ضمناً على الرئاسة، بل أرجأت الحديث عن الموضوع إلى ما بعد انتخابات الهيئة الإدارية، وبالتالي لا يزال هناك ثلاثة مرشحين: نزيه جباوي (حركة أمل) وأحمد الخير (تيار المستقبل) ومرشح للتيار الوطني الحر لم يفصح عن اسمه. إلا أن قراءة بسيطة لتوزيع المقاعد بين القوى يظهر أن حركة أمل نالت العدد الأدنى من المقاعد (مقعدين فقط) ما قد يشي بأنّها موعودة بالرئاسة. مع ذلك، رأى المسؤول التربوي في التيار الوطني الحر أن أي اتفاق بين الأحزاب يجب أن يكون شاملاً، بمعنى أنه إذا تولى حزب ما رئاسة إحدى الروابط فلا يستطيع أن يتولى رئاسة رابطة أخرى.

إلى ذلك، أظهر فرز الأصوات أن أول المرشحين، وهو أحمد الخير (تيار المستقبل)، نال 305 أصوات، فيما حاز أول الخاسرين جورج سعادة (التيار النقابي المستقل) 153

صوتاً. وتضم لائحة الفائزين: أحمد الخير (305 أصوات)، نزيه جباوي (302)، غادة الزعتري (298 صوتاً)، حيدر خليفة (298 صوتاً)، عصمت ضو (295 صوتاً)، ماهر مرعي (295 صوتاً)، مرتا دحدح (293 صوتاً)، عبد المنعم عطوي (292 صوتاً)، اليان الشالوحي (287 صوتاً)، علي يزبك (286 صوتاً)، طوني الحداد (284 صوتاً)، سليمان جوهر (277 صوتاً)، وليد الحفار (277 صوتاً)، ناصر الظنط (276 صوتاً)، أحمد العربيوني (275 صوتاً)، جبيلير السخن (275 صوتاً)، كميل ملو (272 صوتاً) وطوني نهرا (272 صوتاً).



والتحرك لانتزاع الحقوق والموقع. في المشهد الانتخابي، لم يكن أكبر تكتل حزبي واثقاً من النتيجة. فـ«نبض» الأساتذة الثانويين كان يشي بأن «ائتلاف» الأحزاب لا يخوض انتخابات سهلة، وأن صناديق الاقتراع ستخفي مفاجات. وتداول البعض بأن «لغة المحادل» تراجع، وأن هناك توجهاً لدى الأساتذة نحو عدم التقيد باللوائح المعلنة، وإن بدا أن الكثير من المقترعين الحزبيين سوف يلتزمون بقرارات أحزابهم العليا، وقد تجلى ذلك في ساعات بعد الظهر. لذلك، استحوذ الجو التنافسي على المندوبين الذين يشكلون الهيئة الناجبة، فتقاطروا إلى ثانوية عمر

قطاع خاص

الصادرات في عام 2017:

توقعات بالانتعاش بنسبة 6,5%

التقرير الشهري الصادر عن مركز البحوث في مصرف SGBL، إلى وجود بوادر بانتعاش الصادرات اللبنانية في عام 2017. يربط المركز تحليلاته بتحسّن العلاقات اللبنانية - الخليجية التي قد تنسحب تحسناً في تدفق التجارة. فبحسب الأرقام التي يستعرضها التقرير نقلاً عن إدارة الجمارك، ارتفعت الصادرات بنسبة 0,6% وصولاً إلى 2,7 مليار دولار أميركي خلال الأشهر الـ11 الأولى من عام 2016 الماضي. وهو يأتي بعد استقرار نسبي في قيمة الصادرات خلال العام الماضي، وبعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض، الذي بدأ مع تصاعد الصراع في سوريا، وإغلاق طرق التجارة البرية إلى العراق والأردن بين عامي 2013 و2015. إلى ذلك، من المتوقع أن يشجّع نمو صادرات السلع والخدمات في عام 2017 على إعادة فتح طرق التجارة البرية مع سوريا والعراق مع خفوت حدة القتال في بعض المناطق المحرّرة من "داعش". إذ يستند التقرير إلى توقعات "المعهد التمويل الدولي" حول تسارع النشاط الاقتصادي وصولاً إلى 3,3% خلال عام 2017، بعد أن حقق 1,4% في عام 2016، مع ما يتبع ذلك من نمو صادرات السلع والخدمات، بحسب مرصد الأعمال الدولية البريطاني، وذلك بنسبة متوقعة تجاوز الـ6,5% لتصل إلى 19,6 مليار دولار أميركي في عام 2017، أي أعلى بنحو 1,2 مليار دولار أميركي عن عام 2016، وإلى 20,8 مليار دولار أميركي في عام 2018.

عملياً، بدأ النشاط التجاري اللبناني يظهر علامات تحسّن منذ النصف الثاني من عام 2016، خصوصاً فيما يتعلق بتجارة اللؤلؤ

والأحجار الكريمة، التي تشكّل أكبر فئة من الصادرات، إذ ارتفعت المبيعات الخارجية بنسبة 91,7% ووصلت إلى 780,5 مليون دولار أميركي، ولو أنها ما تزال على مقربة من نصف مستوياتها قبل الأزمة السورية. فيما ارتفعت الصادرات إلى إيران أيضاً بنسبة 72,5% ووصلت إلى 15,4 مليون دولار أميركي.

إن تعزيز التوقعات حول تحسّن الصادرات اللبنانية وتصاعد نشاطها في عام 2017، يستند إلى ارتباطها بالدولار الأميركي الذي حقق نتائج لافتة في نهاية العام الماضي، بعد أن سجّل اليورو انخفاضاً إلى 1,04 مقابل الدولار، وهو أدنى مستوى له منذ 13 عاماً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الجنيه المصري الذي وصل إلى 18,1 مقابل الدولار، بعد أن كان الدولار يعادل 7,8 جنيه منذ سنة. ويتّرجم هذه الأرقام على الواقع اللبناني، بكون الصادرات إلى دول الخليج تشكّل ربع إجمالي التجارة الخارجية المربوطة بالدولار الأميركي، في حين تمثّل التجارة مع دول منطقة اليورو نحو 8% من حجم التجارة. علماً أن ارتفاع أسعار النفط بنسبة 21% في عام 2017 بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، سينعش الاقتصاد في دول الخليج العربي، ومن ضمنها السعودية التي تعدّ ثاني أكبر سوق للصادرات اللبنانية بعد جنوب أفريقيا، وهي أصدرت ميزانية 2017، بحيث زادت نسبة الإنفاق بنسبة 6% (237,2 مليار دولار أميركي)، كما أن تحسّن العلاقات اللبنانية يبشّر بتحسّن النشاط التجاري والسياحي اللبناني (يشار إلى أن صادرات الخدمات السياحية اللبنانية ركّدت بين 6,5 و6,8 مليار دولار منذ عام 2012 بسبب التوترات السياسية مع دول الخليج، إذا تراجعت نسبة الوافدين السعوديين في عام 2016 وحدها بنسبة 27,7%).

